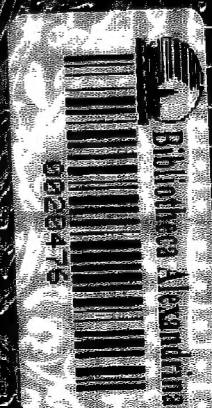


المكاشفة الباطنية

في
احكام العشرة الطاهرة

تأليف
الشيخ الحبيب الشاذلي بن يوسف بن حري
مفتي دار الحديث بدمشق

دار الأندلس
بيروت



الجلال بقا البصائر

في أحكام العشرة الطاهرة

تأليف

الفقيه المحدث الشيخ يوسف الجبراني

المنوف سنة ١١٨٦ هـ

حَقَّقَهُ وَتَلَقَّى تَلَاتِيَهُ مُحَمَّدُ تَيْقِي الْأَيْرَوَانِي

الجزء العاشر

دار الأضواء

سهرت • لبنان

الطبعة الثانية مصححة

جميع الحقوق محفوظة

١٩٨٥ - ١٤٠٥ هـ

دار الأضواء

بيروت - النجدة - مشارف عبد الله الحاج - بناية النهضة

ص.ب. ١٠٢٥ - بريقيا - النجدة - حيدر

ج ١٠ (تجب الصلاة على المؤمن ولا تجب على الخوارج ونحوهم) - ٣٥٩ -

وقال والده (طاب ثراه) في شرحه على الفقيه : اعلم ان الصدوق ذكر طرق هذه الاخبار وفيها جهالة وارسال ولما كانت مختلفة ظاهراً جمع بينها بان الزلزلة تكون لهذه الاسباب حتى لا تكون بينها منافاة . ويمكن الجمع بينها على تقدير صحتها بوجه آخر بان تكون عروق البلدان بيد الملك الذي على جبل قاف المحيط بجميع الارض ويكون كل بلد على فلس من فلوس الحوت الحامل لها بقدرة الله تعالى واذا اراد الله تعالى أن يزلزل أرضاً أمر الملك أن يحرك عرق تلك الأرض وأمر الحوتة الصغيرة أن تتراءى للحوت الكبير حتى يفرع لها فيحرك الفلس الذي وقعت عليه الأرض التي أراد الله زلزلتها . انتهى .

وروى في الفقيه (١) عن علي بن مهزيار قال : كتبت الى ابني جعفر عليه السلام وشكوت اليه كثرة الزلازل في الأهواز وقلت ترى لي التحويل عنها ؟ فكتب لا تتحولوا عنها وصوموا الاربعة والخميس والجمعة واغتسلوا واطهروا ثيابكم وبرزوا يوم الجمعة وادعوا الله تعالى فانه يرفع عنكم . قال ففعلنا فسكنت الزلازل .

الفصل الرابع

في صلاة الاموات

والبحث في من يصلى عليه ومن يصلى والكيفية والاحكام المتعلقة بالمقام ، وحيثئذ فتتحقيق الكلام في هذا الفصل يتوقف على بسطه في مطالب اربعة :
المطلب الأول - في من يصلى عليه وفيه مسائل (الاولى) لا خلاف في وجوب الصلاة على المؤمن وهو المسلم المعتقد لامامة الأئمة الاثني عشر (عليهم السلام) كما انه لا خلاف ولا إشكال في عدم الوجوب بل عدم الجواز إلا للتقية على الخوارج والنواصب والغلاة والزيدية ونحوها ممن يعتقد خلاف ما علم من الدين ضرورة .

(١) ج ١ ص ٢٤٣ وفي الوسائل الباب ١٣ من صلاة الكسوف

وانما الخلاف في غير من ذكرنا من المخالفين الذين قد اشتهر بين متأخري أصحابنا الحكم باسلامهم ، فقال الشيخ في جملة من كتبه وابن الجنيد والمحقق واكثر المتأخرين بالوجوب .

وقال الشيخ المفيد (قدس سره) : ولا يجوز لاحد من أهل الايمان أن يغسل مخالفاً للحق في الولاية ولا يصلى عليه إلا ان تدعو ضرورة الى ذلك من جهة التقية . وظاهر الشيخ في التهذيب موافقته في ذلك حيث انه احتج له بان المخالف لأهل البيت كافر فيجب أن يكون حكمه حكم الكفار إلا ما خرج بالدليل ، وإذا كان غسل الكافر لا يجوز فيجب أن يكون غسل المخالف ايضاً غير جائز . وأما الصلاة عليه فتسكون على حد ما كان يصلى النبي ﷺ والأئمة (عليهم السلام) على المنافقين .

والى هذا القول ذهب ابو الصلاح وابن ادريس وسلاح ، وهو الحق الظاهر بل الصريح من الأخبار لاستفاضتها وتكاثرها بكفر المخالف ونصبه وشركه وحل ماله ودمه كما بسطنا عليه الكلام بما لا يحوم حوله شبهة النقض والإبرام في كتاب الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب وما يترتب عليه من المطالب .

والقول بالكفر هو المشهور بين الأصحاب من علمائنا المتقدمين (رضوان الله عليهم اجمعين) كما نقله الشيخ ابن توبخت من متقدمي أصحابنا في كتابه فص الياقوت حيث قال : دافعوا النص كفرة عند جمهور أصحابنا ، ومن أصحابنا من يحكم بفسقهم ... الى آخره . وقال العلامة في شرحه على الكتاب المذكور المسمى بانوار الملوكوت : اما دافعوا النص على امير المؤمنين عليه السلام بالامامة فقد ذهب اكثر أصحابنا الى كفرهم لان النص معلوم بالتواتر من دين محمد ﷺ فيكون ضرورياً أى معلوماً من دينه ﷺ بالضرورة لجا حده يكون كافراً كمن يحدد وجوب الصلاة وصوم رمضان . ثم نقل الأقوال الاخر . وبذلك صرح في باب الزكاة من كتاب المنتهى وهو ظاهر الكليني في الكافي والمرضى واختاره جملة من افاضل متأخري المتأخرين

ولا بأس بذكر جملة من الأخبار الدالة على ما ادعيناه من الكفر والنصب والشرك وحل المال والدم ليعلم ان ما ذهب اليه المتأخرون - من الحكم باسلامهم حتى فرعوا عليه هنا وجوب الصلاة عليهم ونحوه من أحكام الإسلام - نفخ في غير ضرام وغفلة عن النظر بعين التحقيق في اخبارهم (عليهم السلام) .

فن ذلك ما رواه ابن ادریس في مستطرفات السرائر (١) في ما استطرفه من كتاب مسائل الرجال ومكاتباتهم لمولانا أبي الحسن الهادي عليه السلام في جملة مسائل محمد بن علي بن عيسى قال : كتبت اليه اسأله عن الناصب هل أحتاج في امتحانه الى اكثر من تقديمه الجبث والطاغوت واعتقاده امامتها ؟ فرجع الجواب : من كان على هذا فهو ناصب .

ومعنى الخبر هو انه لما استفاضت الأخبار عنهم (عليهم السلام) بكفر الناصب وشركه ونجاسته وحل ماله ودمه كتب اليه يسأله عن معنى الناصب ومظهر النصب بما يعرف حتى تترتب عليه الأحكام المذكورة وانه هل يحتاج الى شيء زائد على مجرد تقديم الجبث والطاغوت واعتقاده امامتها ؟ فرجع الجواب ان مظهر النصب والعداوة لأهل البيت (عليهم السلام) هو مجرد التقديم والقول بامامة الأولين . وهو ظاهر الدلالة في الرد على ما اشتهر بين متأخري اصحابنا من جعلهم الناصب اخص من المخالف . نعم يجب أن يستثنى من عموم هذا الخبر المستضعف الذي دلت الأخبار على اسلامه ووجوب اجراء احكام الإسلام عليه في دار الدنيا وانه في الآخرة من المرجأين لامر الله تعالى .

ومنها - ما رواه الصدوق في كتاب العلل (٢) بسنده عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال : ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت (عليهم السلام) لانك لا تجد رجلاً يقول انا ابغض محمداً وآل محمد عليه السلام ولكن الناصب من نصب لكم

(١) و (٢) الوسائل الباب ٢ من ما يجب فيه الخس ٢٨٨ من القصاص في النفس

وهو يعلم انكم تتولونا وانكم من شيعتنا .

ومنها - ما رواه في كتاب معاني الأخبار بسند معتبر عن المعلى بن خنيس (١) قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت (عليهم السلام) لانك لا تجد أحداً يقول أنا ابنه محمد أو آل محمد عليه السلام ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم انكم تتولونا وتبترأون من أعدائنا . »

وحاصل معنى الخبرين انه لا ينحصر الناصب في من أظهر بغضنا بلسانه وجاهر بعداوتنا لأنه لو كان كذلك لم يوجد ناصب بالكلية لأنك لا تجد أحداً يتظاهر بعداوتنا ويعلن بغضنا وإنما الناصب لنا والعدو هو من ابغضكم وهو يعلم انكم من شيعتنا تتولونا وتبترأون من أعدائنا ، وعلى هذا فالنصب والعداوة للشيعة من حيث التشيع مظهر للنصب لهم (عليهم السلام) .

ويدل على ذلك باوضح دلالة ما رواه الصدوق في كتاب الامالي (٢) عن امير المؤمنين عليه السلام قال : « من سره أن يعلم أحب لنا أم مبغض فليمتحن قلبه فان كان يحب ولياً لنا فليس بمبغض لنا وان كان يبغض ولياً لنا فليس بمحب لنا ... الحديث » ونحوه اخبار عديدة .

ومن هذه الاخبار يعلم ان مظهر النصب والعداوة لهم (عليهم السلام) منحصر في امرين : تقديم الجبهت والطاغوت واظهار العداوة للشيعة .

وقد وافقنا في هذا المقام من متأخري علمائنا الاعلام شيخنا الشهيد الثاني في الروض في باب السؤر حيث قال - بعد قول المصنف وسؤر الكافر والناصب - ما هذا لفظه : والناصب من نصب العداوة لأهل البيت (عليهم السلام) أو لأحدهم وأظهر البغضاء لهم صريحاً أو لزوماً ككرهه ذكرهم ونشر فضائلهم والاعراض عن منافيتهم من حيث انها منافيتهم والعداوة لمحبيهم من حيث محبتهم ، وروى الصدوق ابن بابويه عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ثم ساق الخبر الأول ثم قال وفي بعض الاخبار

(١) الوسائل الباب ٦٨ من القصاص في النفس (٢) ارجع الى الاستدراكات

ان كل من قدم الجبوت والطاغوت فهو ناصب . واختاره بعض الأصحاب إذ لا عداوة أكثر من قدم المنحط عن مراتب الكمال وفضل المتخبط في سلك الأغبياء والجهال على من تسنم أوج الجلال حتى شك في انه الله المتعال . انتهى كلامه (زيد مقامه) وهو الحق الذي لا تعترده شبهة ولا اشكال وان خالفه في مواضع من كلامه في امثال هذا المجال .

ومنها - ما رواه في الكافي عن ابي جعفر عليه السلام (١) قال : ان الله تعالى نصب علياً عليه السلام علماً بينه وبين خلقه فمن عرفه كان مؤمناً ومن انكره كان كافراً ومن جهله كان ضالاً ، وبهذا المضمون أخبار عديدة في الكتاب المذكور وغيره .

ونحوه ما رواه في الكافي ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : اهل الشام شر من اهل الروم واهل المدينة شر من اهل مكة واهل مكة يكفرون بالله جهرة ، وعنه عليه السلام (٣) : ان اهل مكة ليكفرون بالله جهرة وان اهل المدينة اخبث من اهل مكة اخبث منهم سبعين ضعفاً .

وعن ابي مسروق (٤) قال : سألني ابو عبدالله عليه السلام عن اهل البصرة فقلت مرجئة وقدرية وحرورية . فقال لعن الله تلك الملل الكافرة المشركة التي لا تعبد الله على شيء ، الى غير ذلك من الاخبار .

وقد ساعدتها على ذلك جملة من الآيات القرآنية وما ورد في تفسيرها عن الأئمة المعصومين (عليهم السلام) بتفسير الكفر فيها بانكار ولاية علي عليه السلام رواها في الكافي (٥) .

ومنها - ما رواه الصدوق في كتاب العلل في الموثق عن عبدالله بن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام (٦) في حديث قال فيه بعد ان ذكر اليهودي والنصراني

(١) الاصول ج ١ ص ٤٣٧ الطبع الحديث وفي الوسائل الباب ٦ من حد المرتد

(٢) و(٤) الاصول ج ٢ ص ٤٠٩ الطبع الحديث

(٣) الاصول ج ٢ ص ٤١٠ الطبع الحديث (٥) باب فيه نكتة وتنف من التنزيل

في الولاية من كتاب الحجج (٦) الوسائل الباب ١١ من الماء المضاف

— ٣٦٤ — (حجة من أوجب الصلاة على المخالف للحق) ج ١٠

والمجوسى قال : « والناصب لنا أهل البيت وهو شرهم ان الله لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب وان الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه ، وفي معناه اخبار عديدة تقدمت في باب النجاسات من كتاب الطهارة (١) .

ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن حفص بن البختري عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) قال : « خذ مال الناصب حيثما وجدته وادفع الينا الخمس ، .

وما رواه عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) في حديث قال : « ولولا انا نخاف عليكم ان يقتل رجل منكم برجل منهم - ورجل منكم خير من الف رجل منهم ومائة الف منهم - لامرناكم بالقتل لهم ولكن ذلك الى الامام . .

وروى الكليني والشيخ في الصحيح عن بريد بن معاوية العجلي (٤) قال : « سألت ابا جعفر عليه السلام عن مؤمن قتل ناصباً معروفاً بالنصب على دينه غضباً لله ورسوله عليه السلام أيقتل به ؟ قال أما هؤلاء فيقتلونه به ولو رفع الى امام عادل ظاهر لم يقتله . قلت فيطل دمه ؟ قال لا ولكن ان كان له ورثة فعلى الامام أن يعطيهم الدية من بيت المال لأن قاتله انما قتله غضباً لله ولا امام المسلمين ، وفي معناه غيره ومن أراد استقصاء الوقوف على جملة هذه الاخبار وما يتعلق بها من البحث والنقض والإبرام فليرجع الى كتابنا الشهاب الثاقب المتقدم ذكره فانه شاف واف بالمراد عار عن تطرق وصمة النقض والإيراد . والله الهادي الى الرشاد .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان من أوجب الصلاة على هؤلاء بناء على الحكم باسلامهم احتج على ذلك بما رواه الشيخ عن طلحة بن زيد عن ابي عبدالله عن ابيه (عليهما السلام) (٥) قال : « صل على من مات من أهل القبلة وحسابه على الله ، .

(١) ج ٥ ص ١٨٧ (٢) الوسائل الباب ٢ من ما يجب فيه الخمس

(٣) الوسائل الباب ٩٥ من ما يكتسب به

(٤) الوسائل الباب ٦٨ من القصاص في النفس . ويرجع اليه الى الاستدراكات

(٥) الوسائل الباب ٣٧ من صلاة الجنائز

ج ١٠ (كلام صاحب المدارك في المقام والنظر فيه) — ٣٦٥ —

وما رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) (١) قال : قال رسول الله ﷺ صلوا على المرجوم من امتي وعلى القاتل نفسه من امتي لا ندعوا أحداً من امتي بلا صلاة .

والجواب عن ذلك - مع الانحياز عن ضعفهما وعدم قيامهما بالمعارضة لا يسر يسير بما قدمناه من الأخبار بما ذكرناه وما لم نذكره - ان هذا المستدل لا يقول بهما على إطلاقهما اشمولهما للفرق التي قدمنا سابقاً الاتفاق على كفرها فلا بد من تخصيصهما بغيرهم ، وليس تخصيصهما بما ذكرناه من الأدلة الدالة على كفر تلك الفرق أولى من تخصيصهما بما قدمنا ذكر بعضه من الأخبار الدالة على نصب المخالف وكفره وشركه ونحو ذلك ، واحتمال الخروج مخرج التقية فيهما ظاهر لا ينكر إلا من صد عن قبول الحق في ما ذكرناه من الاختيار واستكبر .

قال في المدارك في هذا المقام - بعد نقل القول المشهور والاستدلال له بالروايتين المذكورتين ثم نقل قول الشيخ المفيد ومن تبعه - ما لفظه : وهو غير بعيد لان الإجماع انما انعقد على وجوب الصلاة على المؤمن ، والروايات التي استدلت بها على العموم لا تخلو من ضعف في سند أو قصور في دلالة ، والواجب التمسك بمقتضى الأصل الى ان يقوم على الوجوب دليل يعتد به . انتهى .

اقول : قد سبق له نظير هذا الكلام المنحل الزمام في مسألة غسل الميت من كتاب الطهارة حيث قال بعد نقل كلام الشيخ المفيد المنقول هنا : والمسألة قوية الإشكال وان كان الأظهر عدم وجوب تفصيل غير المؤمن . انتهى .

وفيه (أولاً) ان مقتضى الحكم باسلامهم كما هو مذهبه في المسألة تبعاً لجده والمحقق قبله وامثالهم هو ترتيب احكام الاسلام واجراؤها عليهم بما يتعلق بالحياة والممات ، فكما يجوز الحكم بمناختهم وموارثتهم وطهارتهم وحقق دنائهم واموالهم بل عدالتهم كما عرفت مما تقدم في مسألة العدالة من باب صلاة الجمعة المترتب جميع ذلك على الاسلام ، فكذا يجب الحاكم بنفسهم والصلاة عليهم فان جميع ذلك من

(١) الوسائل الباب ٣٧ من صلاة الجنائز